

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥  
تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم  
انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة  
عام ٢٠١٠ ونتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة

### تقرير مقدم من البرتغال

#### مقدمة

١ - تعتبر البرتغال أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي وصكا بالغ الأهمية للحفاظ على استقرار الأمن الدولي. وترى البرتغال ضرورة أن تكون جميع الدول ملتزمة بصحة سريان هذه المعاهدة باعتبارها صكا دوليا.

٢ - وتمثل خطة العمل التي اتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ والتي استندت إلى الخطوات العملية الـ ١٣ المحددة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ إنجازاً كبيراً في إطار الجهد الجماعي المتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار وضماناً للتطوير الذي تمس الحاجة إليه لجميع جوانب الركائز الثلاث التي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن تكمل هذه الركائز الثلاث كل منها الأخرى ليس من أجل ضمان عالم أكثر أماناً فحسب، بل أيضاً من أجل حسن استخدام الطاقة النووية في التطبيقات السلمية، وهو ما سيعزز بدوره التنمية الجماعية القائمة على أساس مستدام.

٣ - وتولي البرتغال، في إطار الوفاء بالتزاماتها الدولية، اهتمامها الكامل لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وموضوعها والغرض منها من أجل تحقيق الآمال المشتركة



لأطرافها في عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن يُقابل هذا التعهد بجهود مشتركة في مجال تطوير تطبيقات سلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية.

الركيزة الأولى: نزع السلاح النووي (الإجراءات ١ إلى ٢٢ من خطة العمل)

٤ - تعترف البرتغال بالجهود التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية لخفض ترساناتها النووية وتحسين أي تدابير متخذة للتيقن من الشفافية واللارجعة وإمكانية التحقق، وهي تدعم هذه الجهود بشكل كامل. وفي هذا الصدد، تؤيد البرتغال بشكل كامل تعزيز نزع السلاح على الصعيد العالمي، إذ أنها تعتبره أحد أهدافها الوطنية، على نحو ما تنص عليه المادة ٧ (٢) من دستورها. وعلاوة على ذلك، تتقيد البرتغال تماما بمبدأي الشفافية وإمكانية التحقق، نظرا لأنها عقدت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضمن بروتوكولا إضافياً. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم البرتغال تقارير إلى عدة هيئات، من قبيل الاتحاد الأوروبي، ولجنة زانغر، ومجموعة موردي المواد النووية، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك.

٥ - وتتعاون البرتغال أيضاً مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية والفريق الأوروبي المعني بقياس جرعات الإشعاع والرابطة الأوروبية لمعاهد علم القياس الوطنية في ميادين توفير الأمان والحماية من الإشعاع، وقياس جرعات الإشعاع، وعلم قياس الإشعاع المؤيّن، وهي طرف في برامج تكنولوجية تابعة للاتحاد الأوروبي من قبيل المبادرة الأوروبية المتعددة التخصصات المعنية بالجرعات الإشعاعية المنخفضة وبرنامج تنفيذ تكنولوجيا التخلص الجيولوجي من الإشعاع (الإجراء ١).

٦ - وتدافع البرتغال في شتى المناسبات عن ضرورة أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح خطة عمل أكثر اكتمالاً وشمولاً. وفي الواقع، أصرت البرتغال، تمسحياً مع التزاماتها الوطنية بشأن نزع السلاح، على أن تصبح عضواً في مؤتمر نزع السلاح (الإجراء ٦). وشاركت البرتغال أيضاً في الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. غير أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذا النوع من الاجتماعات يجب ألا يحل محل تطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بكاملها، أو أن يعرض هيكلها المؤسسي للخطر (الإجراء ٧).

٧ - وتؤكد البرتغال بشدة الأهمية الكبرى للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها وحث فيه على إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع

أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، فضلا عن تنفيذ خطة العمل، التي أُقرت بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتأسف البرتغال لعدم عقد مؤتمر بين دول المنطقة حتى الآن، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها السفير ياكو لايفافا. وتأمل البرتغال أن يعقد هذا المؤتمر في المستقبل، ونحن نشرك بنشاط في المؤتمرات والحلقات الدراسية التي ترمي إلى تشجيع الحوار السياسي بشأن هذه المسائل. وتدعم البرتغال أيضاً عقد المؤتمر على الصعيد الثنائي.

٨ - والبرتغال طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تشارك في جميع المؤتمرات التي تعقد بموجب المادة الرابعة عشرة (الإجراء ١٢). وتدافع البرتغال عن ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة، وتواظب على تشجيع الدول، بما فيها الدول المدرجة في المرفق ٢، من خلال مساع ثنائية ومتعددة الأطراف، على التصديق على المعاهدة (الإجراء ١٠)؛ كما أنها تشجع بنشاط على توفير التدريب لبعض البلدان فيما يتعلق بتعزيز المعاهدة وإنشاء الهيئة التنظيمية الوطنية (الإجراء ١٣). وفيما يتعلق بالدول التي ليست طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تدافع البرتغال عن إقرار وقف لجميع أنواع التجارب النووية (الإجراء ١١). وتشارك البرتغال في نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتمشيا مع المادة ٢٥ (١) (أ) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، تطبق بصفة مؤقتة نظام الرصد الدولي وفقا للفقرة (١) (أ) من المادة الرابعة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٩ - وعقدت البرتغال أيضا اتفاقا بشأن المرافق مع الأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فيما يتعلق بالمحطات التي تقع في أراضيها. ووسعت نطاق استخدام الخدمات الوطنية المدنية لكشف الهزات الأرضية من أجل الاستفادة من بيانات الأمانة الفنية المؤقتة فيما يتعلق بالإنذارات بأمواج التسونامي (الإجراء ١٤). وتؤيد البرتغال فكرة وضع نظام التحقق المناسب.

١٠ - ونظرا لأن البرتغال شاركت في تقديم قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالضمانات، فهي تروج بنشاط، من خلال المساعي الثنائية والمبادرات العامة، لضرورة توقيع اتفاقات ضمانات شاملة، بما في ذلك بروتوكولات إضافية، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتصديق عليها. ووفرت البرتغال لبلدان أخرى نسختها الخاصة، باللغة البرتغالية، من اتفاق الضمانات الذي عقده، سعيا إلى تشجيع وتيسير قيام دول أخرى بعقد اتفاقات مماثلة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الإجراء ١٧).

١١ - وتؤيد البرتغال التعاون بين جميع الأطراف صاحبة المصلحة فيما يتعلق بزيادة تدابير بناء الثقة (الإجراءان ١٩ و ٢١). وتدرج عدة جامعات برتغالية مواد تعليمية بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح في مناهجها، على نحو عام أساساً، ضمن مواضيع دراسية مثل الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية. وتروج البرتغال لعدة دورات تدريبية محددة بشأن هذا الموضوع، حيث يعقد معهد التكنولوجيا النووية والوكالة البرتغالية للبيئة دورات مخصصة عن موضوع الأمان النووي، تتناول مواضيع من بينها الأطر التنظيمية. وتضطلع وزارة الخارجية بدور فعال في التوعية فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح، فهي تشجع على إلقاء محاضرات في برامج الدراسات العليا وتتيح للمتدربين، من خلال التدريب أثناء العمل، حضور اجتماعات اللجنة الأولى للجمعية العامة (الإجراء ٢٢).

الركيزة الثانية: عدم الانتشار (الإجراءات ٢٣ إلى ٤٦ من خطة العمل)

١٢ - فيما يتعلق بجهود منع الانتشار، تدعو البرتغال باستمرار، في إطار جهود مشتركة مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث وضعت عدة مبادرات في هذا الصدد، وذلك في السياقين الثنائي والمتعدد الأطراف (الإجراء ٢٣). وعقدت البرتغال اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولديها بروتوكول إضافي (الإجراء ٢٤). وفيما يتعلق باتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية، تنفذ البرتغال باجتهاد عدداً من المبادرات مع البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية ومع تيمور - ليشتي وتوفر البروتوكول الإضافي الخاص بها باللغة البرتغالية من أجل تيسير اعتماد تلك الصكوك (الإجراءات ٢٥ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠). وتقدم مداخلات أيضاً في عدد من المنتديات الدولية من أجل إعادة التأكيد على أهمية التوازن بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات الضمانات المعدة بالاستناد إليها (الإجراء ٢٦). وتتعاون البرتغال أيضاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المستويات لدعم التزامات الضمانات الواردة في نسختها. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، تولت البرتغال، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (الإجراء ٢٧).

١٣ - وتتخذ البرتغال موقفاً فعالاً جداً إزاء تطبيق اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نطاق واسع، وأيضاً فيما يتعلق بروتوكولات الكميات الصغيرة، التي تسعى البرتغال بنشاط إلى تشجيع الدول على اعتمادها و/أو تعديلها. وفي هذا السياق، قدمت

البرتغال عددا من المبادرات في بلدان مثل سان تومي وبرينسيبي وتيمور - ليشتي لإبرام هذه الاتفاقات (الإجراء ٣١).

١٤ - وما فتئت البرتغال أيضا تدعم الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بمفهوم مستوى الدولة، ولكنها تدرك أيضا أنه لا يزال هناك عمل يجب القيام به بشأن التهديدات الإشعاعية ومراقبة المنتجات الإشعاعية (الإجراء ٣٢). وتففي البرتغال بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتزاماتها الفنية والسياسية على الصعيد الثنائي، إضافة إلى أنها تشارك في المنظمات الدولية مثل الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي (الإجراءان ٣٤ و ٥١).

١٥ - وتعتمد البرتغال معايير عالية فيما يتعلق بمراقبة المنتجات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في تطوير الأسلحة النووية أو الإشعاعية. وإلى جانب التشريعات الوطنية وتطبيق لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم ٢٨٠٩/٢٠٠٩، تشكل البرتغال أيضا طرفا في عدد من النظم والمبادرات الدولية في هذا السياق، مثل مبادرة الموانئ الكبرى، ولجنة زانغر، ومجموعة موردي المواد النووية، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وهي تتخذ موقفا فعالا فيما يتعلق بتبادل المعلومات مع أجهزة الاستخبارات، تحديدا في مجال مكافحة الانتشار (الإجراءات ٣٥ و ٣٦ و ٣٧). وتطبق الأطراف الوطنية المعنية صاحبة المصلحة برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة (الإجراء ٤٤)، ولا سيما تلك المتعلقة بالمسائل التنظيمية. وتواصل البرتغال التعاون البناء مع البلدان الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بإطار البرامج القطرية (الإجراء ٤٦). وعلى الرغم مما ينطوي عليه ذلك من نظام تصدير صارم، تحافظ البرتغال على التزام راسخ بالاستخدام السلمي للتكنولوجيا والمواد النووية، وتقوم باستيراد وتصدير (أساسا إلى أفريقيا) النظائر المشعة للأغراض الطبية، لاستخدامها في كل من تشخيص الأمراض وعلاجها، وتكفل في الوقت نفسه الاضطلاع بما يلزم من تعاون فني وأنشطة تدريبية (الإجراءان ٣٨ و ٣٩).

١٦ - وفيما يتعلق بالأمن والسلامة المادية للمواد والمرافق النووية، تدعم البرتغال المعايير الدولية المناسبة، حيث أنشأت اللجنة التنظيمية البرتغالية المعنية بأمان المنشآت النووية (المرسوم بقانون رقم ٣٠/٢٠١٢ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢) ونقلت بشكل كامل إلى نظامها القانوني الوطني توجيهي مجلس الاتحاد الأوروبي رقمي ٧٠/٢٠١١ و ٧١/٢٠٠٩ المتعلقين بإدارة الأمانة للنفايات المشعة والوقود المستهلك والسلامة النووية. وصدقت أيضاً على التعديلات المدخلة على المادة ٦ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (الإجراءات ٤٠ و ٤١ و ٤٢) والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (الإجراء ٤٥).

الركيزة الثالثة: الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (الإجراءات ٤٧ إلى ٦٤ من خطة العمل)

١٧ - تعطي البرتغال الأفضلية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق باحتياجاتها الخاصة التي تتمثل أساساً في النظائر الطبية المستخدمة لأغراض التشخيص والعلاج الطبي على السواء (الإجراء ٥٠). وهي تعتمد سياسات تقوم على عدم التمييز إزاء الدول فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ولا تضع عقبات بشأن استيراد الطاقة أو البضائع التي تنتج باستخدام التكنولوجيا النووية. وتؤيد البرتغال بقوة تطوير الطاقة والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، حيث تقيم أنشطة توعية ودورات تدريبية مع عدد من البلدان، تحديداً في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط (الإجراءات ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٣). وعلاوة على ذلك، وقعت البرتغال برنامج إطار قطري مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٣ وهي تتعاون مع الدول في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتقدم البرتغال أيضاً تبرعات عينية للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمانة الفنية المؤقتة (الإجراءات ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٦). وبالإضافة إلى ذلك، تشارك البرتغال أيضاً في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، من خلال تقديم مساهمات خارجة عن الميزانية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما إلى وحدة الأمن النووي، في إطار مساهمات الاتحاد الأوروبي (الإجراء ٥٥).

١٨ - وتتوافر لدى البرتغال مجموعة واسعة النطاق من التشريعات الوطنية وهي طرف في جميع المنتديات والصكوك القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بمسائل ذات صلة بالطاقة الذرية وتطبق باجتهاد معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وتنشط البرتغال أيضاً في مجال إنشاء بنك لليورانيوم المنخفض التخصيب، ولا سيما عندما كانت عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٢٠١٠-٢٠١٢) (الإجراءان ٥٨ و ٦٣).

١٩ - وصدقت البرتغال على اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وانضمت أيضاً إلى الاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (الإجراء ٥٩).

٢٠ - وتشجع البرتغال عددا من أنشطة التوعية الموجهة إلى قطاعها الصناعي، من أجل تعزيز أفضل الممارسات فيما يتعلق بالأمان والأمن، وأيضا من أجل تقديم تشريعها الوطنية والدولية ذات الصلة المتعلقة بهذا الموضوع. وهي تروج لنماذج مفاهيمية للجرمان الهيدرولوجي للمياه المعدنية في كاييشو دي فيدي وفي ميلغاشو - ميساجياس (الإجراء ٦٠). وجرى تنظيم مؤتمر يهدف للتوعية وتدريب الأطباء والمرضات وغيرهم من الممارسين في إطار النظام الصحي فيما يتعلق بالحماية من الإشعاع (الإجراءان ٥٦ و ٦١).

٢١ - وفيما يتعلق بالمعايير الدولية في مجال أمان النقل والأمن وحماية البيئة، تطبق البرتغال التشريعات الدولية الرئيسية وتتوافر لديها الوسائل اللازمة لمكافحة الكوارث النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية، حيث تتوفر لديها قدرات قواتها المسلحة ودوائرها المختصة بالحماية المدنية. وتشارك البرتغال أيضا في المناسبات والحلقات الدراسية الدولية المتعلقة بهذه الجوانب وتتعاون بنشاط، جنبا إلى جنب مع غيرها من الدول المهتمة، في العملية التي أدت إلى اعتماد القرار GC(58)/RES/10 في المؤتمر الثامن والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المتعلق بالتدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات. ونظرا لأن البرتغال دولة ساحلية أساسا، فقد شاركت في الفريق العامل المعني بالمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات فيما يتعلق بالمراسلات الطوعية والسرية بين الحكومات بشأن نقل وقود الأكسيدات المختلطة والنفايات القوية الإشعاع، وحسب الاقتضاء، الوقود النووي المشع عن طريق البحر (الإجراء ٦٢).

٢٢ - والبرتغال طرف في بعض صكوك المسؤولية وهي تدعم، تماشياً مع خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي، وضع نظام عالمي للمسؤولية النووية ترى أنه يجب ألا يقوم على التمييز وأن يكون متعدد الأطراف ويشمل المخاطر غير الطوعية من جانب واحد وما يرتبط بها من تكاليف الحوادث.